السيستاني.. دور ولي الفقيه بطاقية الإخفاء!

تنافس الأحزاب والمسؤولين على طاعة المرجع جعل منه سلطة عليا في العراق

المرجع الشيعي العراقي علي السيستاني يحاول الظهور بمظهر المتعفف والزاهد في التدخل بالشأن السياسي، غير أن ما يحاك في داخل المرجعية بتصرف مباشر من نجله يكشف العكس ويثبت أنه صانع الحكم الحقيقي في العراق. لذلك تسعى الأحزاب والمسؤولون العراقيون للتقرب منه ونيل رضاه. دور جعل من المرجع السلطة العليا في البلاد من وراء الستارة لذلك استمرأه ولا يريد التفريط فيه سواء بالإبقاء على ذات الوضع أو عناصر الطبقة السياسية. لهذا فإن المرجعية تلعب دور ولاية الفقيه في الدولة العراقية، لكن مع طاقية إخفاء.

زيد بن رفاعة

منذ نحو خمسة عشر عاما يتطلع العراقيون، الشيعة على وجه الخصوص، إلى خطبة الجمعة، من كربلاء، والتي يتناوب على إلقائها اثنان من وكلاء المرجع الشيعي آية الله علي السيستاني، وهما عبدالمهدي الكربلائي المشرف على العتبة الحُسينية، وأحمد الصافي المشرف على العتبة العباسية، نسبة إلى الأخوين الحسين والعباس ابني علي بن أبي طالب.

تمثل الخطبة وجهة نظر المرجعية الدينية في أمور السياسة العراقية، ليس العراقيون من ينتظرون تلك الخطبة إنما ينتظرها السياسيون الذين هم في السلطة، ليتفاخروا بقربهم أو بُعد خصومهم من عتبة المرجعية بالنجف، مما يوحي لنا أن المرجع لم يكن مثلما كشف وكيله أحمد الصافي بأنه مجرد ناصح للحكومة لا أكثر، إن قبلت قبلت وإن رفضت رفضت! بل هو صانع "ملوك".

وهذا الأمر يتجلى بما حيك في داخل بيت المرجع، وبإشراف نجله محمد رضا، في تعيين رئيس وزراء أو خلع آخر، كذلك كان الأمر في تشكيل الكتلة الشيعية، منذ الانتخابات الأولى، والذي تحقق من داخل بيت السيستاني، ثم إن الهتاف الذي هتفه عناصر المجلس الإسلامي الأعلى الشيعي، في حياة رئيسه عبدالعزيز الحكيم "تاج تاج على الرأس سيد علي السيستاني" غني عن البيان. ويأتي هذا ليس من باب التوقير والاعتراف بالمرجعية بحدود الولاية الحُسبية أو الشرعية، إنما يفوق ذلك إلى الولاية السياسية.

صحيح أن تصريحات عديدة صرحت بها المرجعية حول عدم القبول بالأخذ بولاية الفقيه المطلقة، وبأنها لا تؤمن بمثل هذه الولاية، لكن تلك الأقوال تلغيها أفعال المرجعية نفسها، خلال تلك السنوات. لقد أوحت المرجعية، ومن خلال تدخلها المباشر في التصويت على الدستور ثم دعم القائمة الشيعية (2005)، واستقبال قادة الأحزاب والمسؤولين، بأنها لم تكن بعيدة عن ولاية الفقيه، لكنها في الوقت نفسه تحاول اتخاذ موقع المحايد بين القوى السياسية.

> تصريحات عديدة صدرت عن المرجعية تفيد بعدم قبولها الأخذ بولاية الفقيه، وبأنها لا تؤمن بمثل هذه الولاية، لكن تلك الأقوال تلغيها أفعال المرجعية

كان وكلاء المرجعية، في المحافظات والأقضية، يدفعون إلى انتخاب القائمة الشيعية، وأن للمرجعية تشكيلات تنظيمية في المحافظات والنواحي تحت عناوين شتى، تجذب الشباب إليها، بدعم مباشر من المرجعية نفسها، ولها ميليشيات ضمن الحشد الشعبي، أي أن تلك التشكيلات المسلحة تشرف عليها العتبتان الحسينية والعباسية.

تمتلك العتبتان المذكورتان، ما يشبه الدولة، من مؤسسات اقتصادية وتعليمية وطبية، وعندما كشفت فضائية الحرة الفساد في داخل العتبتين وداخل الوقف الشيعي، وكل هذه المؤسسة تحت إشراف المرجعية، ثارت ثائرة الدولة نفسها، ومنعت فضائية الحرة من الوجود والبث من بغداد، إذا لم تُقدم اعتذارها! في حين أن الإعلام الخارجي يتناول مؤسسات ووزارات من دون أن تكون هناك أيّ ردة فعل من قبل الحكومة، لكن عندما تعلق الأمر بالمرجعية اتخذت الحكومة الإجراءات، وكأنها تناولت المحرم، أي الولي الفقيه وهو نائب الإمام المهدي المنتظر.

ربَّما هناك نزاع بين مرجعية النجف الممثلة بالسيستاني ومرجعية طهران الممثلة بخامنئي، لكن هذا لا يُلغي تصرف المرجعية في شأن العراق كولاية فقيه، ذلك إذا علمنا أن للسيستاني مقلدين كُثر داخل إيران، وهو نفسه إيراني الجنسية، لكن لم تخرج كلمة منه حول الشأن الإيراني، ولا بالتدخل الإيراني صراحة.

لكن الجمهور العراقي يفسر كلامه عندما يتحدث عن التدخل الأجنبي أنه يقصد إيران، وهذا بحد ذاته ليس كفاية، ولا يمكن لمعارضي التدخل الإيراني في الشأن العراقي أن يعتمدوه كموقف ضد إيران، ولا إيران يهمها هذا الغموض في تصريحات المرجعية، بل إنها تثني على السيستاني في كل مناسبة، ومازالت المرجعية غير معترضة علانية على الاحتلال الإيراني، ووجود قاسم سليماني ببغداد، لغرض الإشراف على إجراءات تعيين رئيس وزراء جديد، وهذا يحدث في كل مرة، دون الاعتراض عليه من قِبل المرجعية، لأنها تتحدث بالإيماءات والإشارات، وكأنها تحاكي لغة الخرسان، فإيران مطمئنة إلى هذا الخطاب المبهم تماما من قِبل المرجعية.

وجد علي السيستاني، والفاعل ولده محمد رضا وحاشيته، أنفسهم سلطة عُليا، يعود المسؤولون العراقيون كافة إلى تصريحاتهم، ويفسرونها للتطبيق، ولهذا فالمرجعية نفسها لا تريد التفريط في هذا الموقف، فلم يحصل لها في تاريخ العراق، وكذلك في إيران، قبل استيلاء آية الله الخميني على السلطة والمرجعية معا، فأصبح شاها جديدا بثياب المرجع وعمامته، فلا أحد يعترض عليه كونه يمثل السلطتين السياسية والدينية معا، بعد أن أزاح كبار المراجع من أمامه، كشريعتماري مثلا.

غير أن الوضع لم يكن بعيدا بالنسبة للسيستاني، فهو وإن لم يكن سلطة، كمرشد أو ولي فقيه رسمي، لكنه حصل على طاعة الأحزاب الدينية المتمثلة بالسلطة، وهي تتنافس على رضاه والقرب منه. فمَن يُراقب الإعلام العراقي، أو الحزبي الديني، سيجد مثول السيستاني فيه، كقائد وولي فقيه، ولم يجر حديث سياسي إلا وذُكرت فيه المرجعية، وفسرت خطبها.

على ما يبدو أن المرجعية، وهي في هذه الحال، لا تريد تغيير الأوضاع، ولا تريد خسارة هذه الطبقة السياسية المطيعة لها، فتذكروا ماذا قال عادل عبدالمهدي، وهو يُقدم استقالته، قال: نزولا لأمر المرجعية! بينما حقيقة الأمر أنه كان يمثل المرجعية، واستقال بضغط من التظاهرات، التي لم تنتظر رأي السيستاني، بل إن السيستاني نفسه، ونقصد هنا إدارة مرجعيته، خشيت من تفاقم الوضع، وانتصار التظاهرات في تغيير النظام، وبالتالي خسارة السلطة الفخرية والفعلية في العديد من المجالات. لهذا يُشك أن المرجعية لا تلعب دور ولاية الفقيه في الدولة العراقية، ولكن مع طاقية الإخفاء.

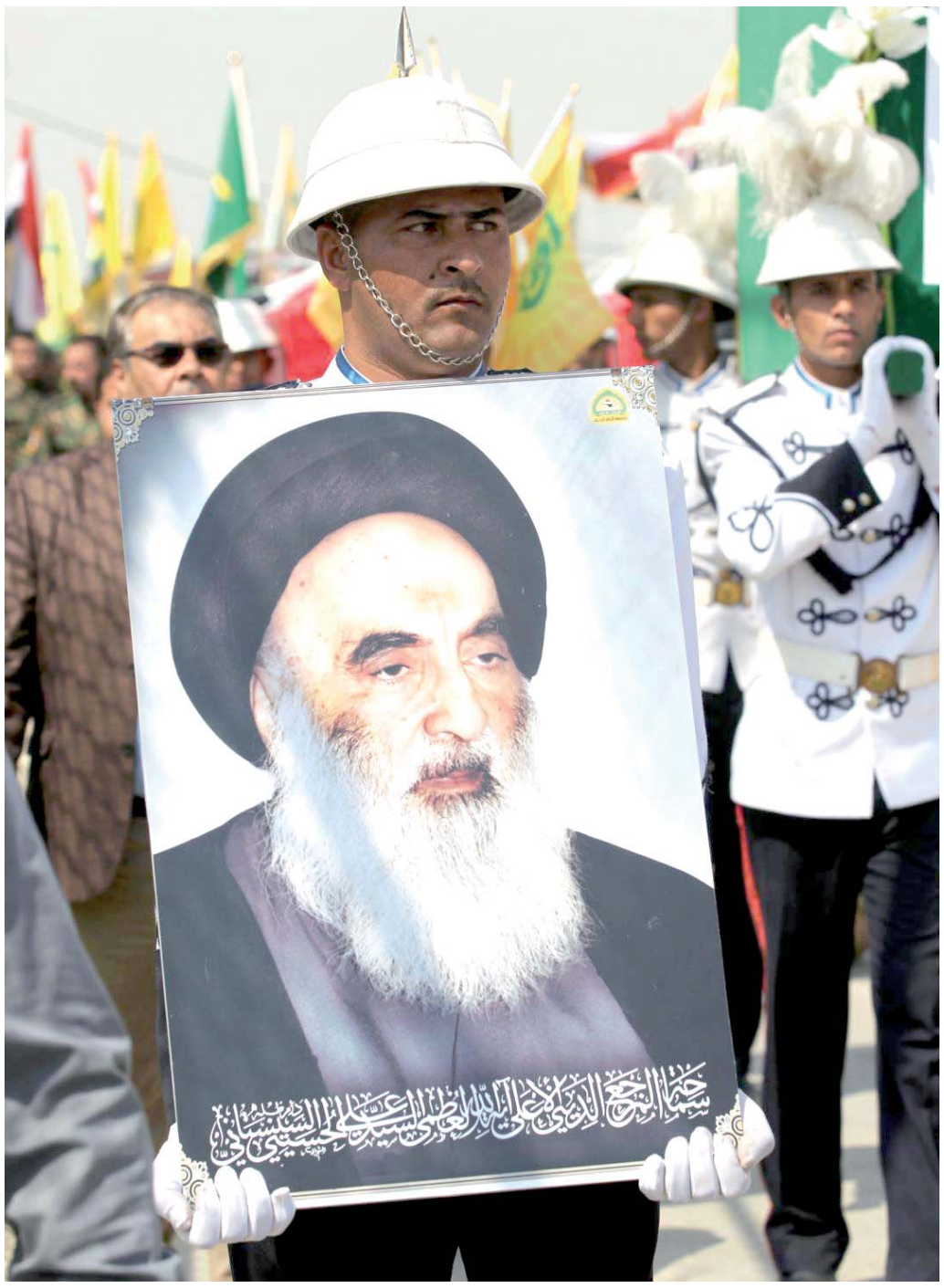

حضور طاغ تجاوز مكانة المرجعية

النقاب يظهر ازدواجية تعامل الحكومة المصرية مع التيار السلفي

كشف اختيار منتقبة لإدارة مؤسسة ثقافية رسمية بمصر والتراجع عن تعيينها بعد أيام فقط بقرار من وزيرة الثقافة، نوعا من الازدواجية المتعمدة في التعامل الرسمي مع التيار السلفي، والإبقاء دائما على مساحة للمناورة السياسية مع أفكاره المحورية التي لا يقبل التنازل عنها.

محمد عبدالهادي

القاهرة – يمثل النقاب الخيط الرفيع الذي تحاول الحكومة المصرية الإبقاء عليه في تعاطيها مع التيار السلفي، فرغم تبنيها خطابا حضاريا ومنفتحا وقامت بتحركات مناهضة لأفكار السلفيين على الأرض، تتحاشى في الوقت ذاته الاستجابة لضغوط التيارات المدنية بحظره تماما في الأماكن العامة بشكل قانوني.

عكس استبعاد فنانة تشكيلية منتقبة من إدارة قصر ثقافة كفر الدوار في دلتا مصر مؤخرا، بعد ثلاثة أيام من اختيارها، تلك العلاقة الملتبسة، ففي حين عزت جهات تابعة لوزارة الثقافة الاختيار إلى الكفاءة، تراجعت عن قرار التعيين واستبدلتها بأخرى ترتدي الحجاب فقط.

وتبدو الحكومة حريصة على الاحتفاظ بمسافة ثابتة مع التيار السلفي، ولا يريد الطرفان تجاوزها، فلم تستجب للدعوات المستمرة منذ ست سنوات بحل حزب النور، الذراع السياسية للسلفيين، رغم وجود مادة بالدستور تحظر تأسيس الأحزاب على أساس ديني، لكنها في الوقت ذاته تحارب أفكار التيار المتشدد بأنواعه بمنع اعتلاء عناصره المنابر، وفتح مجال أوسع لتحرك التيارات المناهضة لهم مثل الصوفيين.

طالبت الدكتورة آمنة نصير، أستاذ الفلسفة الإسلامية بجامعة الأزهر وعضو مجلس النواب، مؤخرا، بإصدار قانون أو قرار حكومي يمنع ارتداء النقاب بوجه عام، وألاّ يقتصر الحظر على الجامعات أو بعض المؤسسات العامة، ورفضت اعتباره من باب الحرية الشخصية، بل هو في نظرها عادة بعيدة تماما عن الدين.

الدعوة التي قدمتها نصير، سبقها مشروع قانون للنائبة غادة عجمي، عضو البرلمان، يحظر ارتداء النقاب في الأماكن العامة وتغريم من ترتديه بـ60 دولارًا، غير أنها تراجعت بعد أيام لأسباب غير معلنة، رغم حصول مشروعها على تأييد 60 نائبًا في الساعات الأولى لإعلانه.

لا تعود أهمية النقاب إلى استناده لمشروعية دينية، لكن كقضية مفصلية للدعوة السلفية، وحظره قد يفتح الباب للتقارب بينهم وجماعة الإخوان مرة أخرى، خاصة وأن الثانية تمارس أجيالها الجديدة صنوفا من التحريض مع أيّ دعوة تتعلق بالبرقع، ويحرّضون الشباب السلفي على الثأر بزعم الحفاظ على كرامة السيدات، ونقلوا القضية إلى بعد يرتبط بالشرف وليس الدين.

النقاب وسيلة للسيطرة على العقل والمجتمع

يقول صلاح الدين حسن، الباحث في الشؤون الإسلامية، إن "البرلمان والحكومة يعرفان جيدًا أن حظر النقاب قانونيًا مسألة ليست سهلة على الإطلاق، وتعطي انطباعات بالانحياز للتيار العلماني، وإظهار الدولة بأنها تحارب الدين الإسلامي، وتداعيات منعه أكبر بكثير من بقاء الأمور كما هي عليه".

صحيح أن دولا مجاورة فرضت تقنينا على النقاب بمنعه في الأماكن العامة، مثل تونس والجزائر، لكن في مصر تردد جيوب الإخوان الباقية مزاعم مستمرة بأن استهدافهم يتعلق باعتبارات دينية، واستغلوا موجة خلع الحجاب في صفوف فنانات، مثل حلا شيحة وصابرين وشهيرة مؤخرا، في تصدير ادعاءات عن توجيه رسمي لهن لخدمة مشروع "علمنة الدولة"، وحظر النقاب بالطبع سيتم توظيفه في هذا السياق.

يضيف حسن، لـ"العرب"، أن التيار السلفي يظل رماديًا إزاء الطلبات أو الدعوات المتعلقة بالنقاب، لكن ينقلب إلى النقيض تمامًا حال وصول الأمر إلى التشريعات القانونية أو دخول الأمور إلى دائرة الخطر بالنسبة إليه، وتلك النقطة كانت السبب الرئيسي في حرص حزب النور السلفي على وجود ممثلين له في البرلمان لحماية تصوراته عن الشريعة.

تيار رمادي

يبدو التيار السلفي مرتاحًا لإحالة القضية إلى القضاء مع وجود نصوص دستورية وقانونية تؤكد أن الوظائف العامة حق للمواطنين على أساس الكفاءة دون محاباة أو وساطة، وأن المواطنين متساوون ولا تمييز بينهم بسبب الدين أو العقيدة أو الجنس أو الأصل أو العرق أو اللون أو اللغة أو الإعاقة أو المستوى الاجتماعي أو الانتماء السياسي أو الجغرافي أو لأيّ سبب آخر.

ورفضت محكمة القضاء بمجلس الدولة دعوى قضائية تطالب رئيس الحكومة بحظر النقاب في الشارع والأماكن العامة، رغم الأسانيد القانونية والشرعية التي تتضمنها وتتعلق بكونه زيا دخيلا على المجتمع، ويمثل مشكلة أمنية لإمكانية التخفي وراءه في نقل المتفجرات والمخدرات كما يحجب الرؤية من الزاويتين اليمنى واليسرى لقائدة السيارة ما يسبب الحوادث.

وتقتنع الحكومة بأن قضية النقاب لا تمنح هامش مراوغة لرموز التيار السلفي أمام صفوف شباب التيّار مثلما حدث مع موضوعات الوقوف لتحية العلم والسلام الوطني التي تخلوا عن موقفهم المناهض لها، وتهديد السلفيين بتوزيع مليون نقاب مجانا على السيدات حال حظره يظهر استعدادهم للمخاطرة بالمساحة الرمادية التي يعيشون فيها مع تلك القضية بالذات.

> دفاع السلفيين عن النقاب لا يرتبط بغيرة دينية أكثر من اعتباره وسيلة للسيطرة على العقل والوصاية على قطاع كبير من المجتمع

ويعاني المجتمع المصري ذاته من انقسام حاد إزاء النقاب، بين مؤيد ومعارض له من الناحية الدينية، ويوجد تيار عريض بين المعارضين يدافع عن وجوده لاعتبارات تتعلق بالحرية الشخصية للإنسان في ارتداء ما يشاء.

اختلاف في الرؤية

ويعكس رأي الكاتب محمد البار، المقرب من الحكومة، تلك الرؤية، فيقول في برنامجه على قناة "المحور" الخاصة، إن "السيدات يلبسن النقاب كعادة مرتبطة بالبيئة المحلية، فالمنتقبات لسن جميعا متطرفات أو يأتين من أسر إرهابية، وضرب المثل بشقيقته المعلمة التي ترتدي النقاب، وتخلعه حال دخولها للشرح أمام التلاميذ وتعيد ارتداءه أمام زملائها.

ويشير وليد البرش، الباحث في شؤون الجماعات الإسلامية، إلى أن دفاع السلفيين عن النقاب لا يرتبط بغيرة دينية أكثر من اعتباره وسيلة للسيطرة على العقل والوصاية على قطاع كبير من المجتمع، متجسدًا في السيدات كمحاولة للتمكين فيما بعد.

وتسعى الحكومة المصرية لإضعاف الفكر السلفي دون القضاء عليه، وتضع في الحسبان أن حزب النور السلفي لعب دورا داعما للدولة منذ ثورة 30 يونيو 2013، فبعد سنوات من إزاحة السلفيين من المنابر ومنعهم من الخطابة، قررت إبعاد غالبية كتب التراث والفقه ذات الأفكار السلفية من مساجد الإسكندرية الشهيرة بوجود تمركز للإسلاميين فيها.

وأظهر مقال كتبه الشيخ شحاتة صقويحاول السلفيون الرد على اتهامهم بالرجعية والنظرة الدونية للمرأة بإجبارها على تغطية وجهها ووصمها دائمًا بإثارة الشهوات، عبر حملات تتخذ طابعا مدنيًا آخرها "وعاشروهن بالمعروف" التي تبارى فيها الشباب السلفي في التقاط صور أثناء أداء مهام منزلية كغسيل الملابس وتنظيف المنازل والطهي، للتأكيد على احترامهم للمرأة.

يحافظ مسؤولون على عدم الخوض في النقاب كقضية دينية، فانتقادهم لمن ترتديه يتعلق بالعملية التعليمية وكونه يعزل التواصل بين المعلمات وبين الطلاب، وحينما أصدرت جامعة القاهرة قرارها المتعلق بحظر النقاب قصرته على أعضاء هيئة التدريس دون الطالبات.

ويؤكد باحثون أن الحكومة ترفض الانجرار وراء رغبة اليسار المصري في اكتساب أرضية في الشارع عبر استثمار قضية النقاب، مثل حزب التجمع الذي يجدد مطالبه باستمرار بتطهير مؤسسات الدولة من المنتقبات، وتفضل بقاء القضية للجدل وعدم حسمها.